

## مدى دستورية التطعيم الإجباري في النظام القانوني الأردني

سليمان حويله عيد الزين<sup>1</sup>، يمن محمد عبدالحى البطوش<sup>2</sup>

[DOI:10.15849/ZJJHSS.240330.08](https://doi.org/10.15849/ZJJHSS.240330.08)

تاريخ استلام البحث 2023/03/29

<sup>1</sup> قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الزيتونة الاردنية، الاردن.

تاريخ قبول البحث 2024/02/28

<sup>2</sup> قسم العلوم الاساسية، جامعة الزيتونة الاردنية، الاردن.

\* للمراسلة: [Sulimanhalzaben@gmail.com](mailto:Sulimanhalzaben@gmail.com)

[Sadenn2004@yahoo.com](mailto:Sadenn2004@yahoo.com)

### الملخص

تعتبر سياسة التطعيم الإجباري من أكثر المواضيع جدلاً من حيث الإجراءات الحكومية المتخذة لتطبيقها في الأردن، وخصوصاً بعد التحديات والمخاطر الصحية المستجدة في عالمنا وأخص بالذكر وباء كورونا الذي انتشر في أوائل عام 2020 والذي أثبت عدم جاهزية العالم؛ لمجابهة هكذا أوبئة وآفات. إن فرض التطعيم الإجباري على المواطنين بحجة حماية الصحة العامة والمجتمع يُعد من وسائل تقويض الحريات الشخصية للأفراد لا سيما حق الخصوصية والاختيار علماً أننا لسنا بصدد الخوض في الحريات الشخصية للأفراد وإنما في شرعية الإجبار، فما هو السند القانوني الذي استندت إليه بعض الدول.

الكلمات الدالة: التطعيم الإجباري، الضبط الإداري، جائحة كورونا، قانون الصحة العامة الأردني، منظمة الصحة العالمية

## The Constitutionality of Mandatory Vaccinations in the Jordanian Legal System

Suliman hawelah eid alzaben<sup>1</sup> , Ayman mohamad abd al hay al btoosh<sup>2</sup>

<sup>1</sup>Department of Department of public law , Faculty of Law, Al- zaytoonh University of Jordan , Jordan.

<sup>2</sup>Department of Department of Basic Sciences , Al- zaytoonh University of Jordan , Jordan.

\* Crossponding author: [Sulimanhalzaben@gmail.com](mailto:Sulimanhalzaben@gmail.com)  
[Sadenn2004@yahoo.com](mailto:Sadenn2004@yahoo.com)

Received: 29/03/2023.

Accepted: 28/02/2024.

### Abstract

Mandatory vaccinations policy is one of the most controversial topics in terms of government's measures that are being taken to implement in Jordan, especially after the emerging health challenges and risks in our world, in particular, the Corona epidemic that spread in early 2020, which proved the world's lack of readiness to confront such epidemics and pests. The imposition of mandatory vaccinations on citizens under the pretext of protecting public health and society is one of the means of undermining the personal freedoms of individuals, especially the right to privacy and choice, knowing that we are not going to delve into the personal freedoms of individuals, but rather the legitimacy of coercion, so what is the legal basis on which some countries have relied.

**Keywords:** mandatory vaccinations, administrative control, Corona pandemic, Jordanian Public Health Law, World Health Organization (WHO).

.

## المقدمة

إن سياسة التطعيم الإجباري تُعد من المواضيع الشائكة التي تحظى باهتمام بالغ في الدراسات القانونية، وذلك من ناحية المسؤولية المدنية والجزائية المترتبة على الأضرار المحتملة من هذه السياسة، حيث يركز هذا النوع من الدراسات على أثر تبني هذه السياسة من قبل السلطات العامة للدولة ومدى إمكانية وشرعيتها خاصة من الناحية الدستورية والإدارية.

ونظراً للأحداث الأخيرة (وباء كورونا) التي تُعد من أحدث الأزمات التي واجهتها البشرية، حيث تحولت إلى أزمة صحية عالمية بحسب ما أعلنت عنها منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة، وقد حددت منظمة الصحة العالمية منذ بدء الأزمة المسمى الرسمي (Covid-19) وأعلنتها وباء (جائحة)، وهي التي تسببت بوضع العالم أمام تحديات جديدة يجب مواجهتها، مما اضطر بعض الدول للجوء إلى سياسة التطعيم الإجباري؛ فأثيرت تساؤلات عديدة حول هذه السياسة ومدى دستورتها ومعارضتها للحقوق والحريات الفردية التي تكفلها جميع التشريعات الدستورية، ذلك بالإضافة إلى مدى كون هذه السياسة (التطعيم الإجباري) مُرضية من الناحية الأخلاقية بالنسبة لبعض الدول التي طبقتها وتفرض عقوبات على كل من يرفض الانصياع لها.

على الرغم من أن اللقاحات تُعد تدخلاً طبياً وقائياً منتشرًا على الصعيد العالمي إلا أن هناك بعض المخاوف المتعلقة ببعضها مما يُحدث تعارضاً بين مصلحتي حماية حقوق الإنسان والمحافظة على الصحة العامة من جهة أخرى، ونتيجة لهذا التعارض تركزت الدراسات السابقة للبحث في هذا الموضوع من ناحية قانونية مدنية وجنائية، ألا أن دراستنا تركز على أثر تبني السلطات العامة في الدولة لهذه السياسة وعندها يكون الحديث عن هذه الإشكالية في نطاق القانون العام من الناحية الدستورية والإدارية.

### إشكالية الدراسة:

إن إشكالية الدراسة تتمثل حول المصلحة العامة، وعليه لا بد من الاعتراف بأن سياسة التطعيم الإجباري تعتبر من قبيل المساس بحق ذي أهمية كبرى ألا وهو حق الخصوصية، والأصل أن يبقى هذا الحق مصاناً من أي مساس والاستثناء الوحيد الذي قد يرد على هذا الأصل هو الحفاظ والوصول إلى المصلحة العامة مع الأخذ بعين الاعتبار أن تطبيق هذا الاستثناء قد يمس الحرية الشخصية.

### أسئلة الدراسة:

وعليه ستقوم الدراسة بالإجابة على التساؤل حول:

ما مدى مشروعية تبني سياسة التطعيم الإجباري؟

حيث إن محاور هذا البحث ستتردد هذه الدراسة بإجابة وافية عن تساؤلات عديدة كالحاجة إلى تشريعات جديدة تنظم سياسة التطعيم الإجباري وخصوصاً لدى الدول التي لم تتطرق إلى ذلك، ومدى إمكانية الأخذ بالاستثناء على هذه السياسة التي تعتبر محل انتقاد لدى بعض الباحثين في هذا المجال.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في كونه من المواضيع الهامة والجدلية بنفس الوقت، حيث إنه يواكب التغيير في مواقف وسياسات الحكومة الأردنية في مواجهة الأوبئة والأمراض لا سيما وباء كورونا، وينبني على هذا التغيير الكثير من التساؤلات المهمة حول مدى إمكانية فرض سياسة التطعيم الإجباري ونطاق تطبيق هذه السياسة، ويتميز هذا البحث في إلقاء الضوء على موقف المشرع الأردني في مواجهة الأمراض المعدية عند معالجتها وتضاربها مع الحرية الشخصية التي لا يجوز المساس بها بأي حال من الأحوال.

**منهج الدراسة:**

نظرا للطبيعة الخاصة لموضوع الدراسة ومتطلباته فإن الباحث سيقوم باعتماد المنهج التحليلي من خلال بيان وتحليل النصوص القانونية والبحث في الآراء التي تعرضت لموضوع الدراسة، وكذلك المنهج الوصفي والمتمثل بوصف الحالات بشكل دقيق للاعتماد على المصادر المتوفرة، وكذلك المنهج المقارن من خلال مقارنة التشريعات الأردنية والقوانين الأخرى.

**خطة الدراسة :**

ولهذه الغاية سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث: يخصص المبحث الأول منها للتعريف بسياسة التطعيم الإجباري والموقف الأخلاقي منه، أما المبحث الثاني فيناقش مدى مشروعية التطعيم الإجباري وموقف التشريعات الأردنية منه، وفي المبحث الثالث سأتناول النتائج المترتبة على تحمل الدولة المسؤولية عن ذلك.

**المبحث الأول****سياسة التطعيم الإجباري كإحدى إجراءات الضبط الإداري**

تندرج سياسة التطعيم الإجباري تحت بند إجراءات الضبط الإداري التي عرفها أندري دولوبادير على أنها "شكل من أشكال تدخل بعض الهيئات الإدارية يتضمن فرض قيود على حريات الأفراد بهدف المحافظة على النظام العام"<sup>(1)</sup>، فالضبط في معناه العام هو تنظيم وقائي ويُعد من أهم وظائف الإدارة للحفاظ على النظام العام بعناصره الثلاثة: السكنينة العامة والأمن العام والصحة العامة عبر إصدار قرارات لائحية باستخدام القوة المادية وما يتبعها من قيود على الحريات الفردية بقصد حماية النظام العام.

(1) سبع زيان وبن أحمد عبد المنعم وكاس عبد القادر ، تحولات في حدود الضبط الإداري لمجابهة فيروس كورونا ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 14، العدد 02 (2021)، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص311-328.

وعليه ستكون دراستنا في هذا المبحث مقسمة إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول التعريف بسياسة التطعيم الإلزامي، أما في المطلب الثاني سنبين الموقف الأخلاقي من سياسة التطعيم الإلزامي.

## المطلب الأول: التعريف بسياسة التطعيم الإلزامي

تلجأ الدول لسياسة التطعيم الإلزامي لغرض مكافحة مرض أو وباء انتشر في الدولة وذلك عبر فرض قيود على الحريات الفردية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث إنها تعتبر من أهم المسائل الوقائية لمكافحة الأمراض سريعة العدوى، إلا أن التطعيم يعتبر حجر الأساس في الصحة الوقائية، فمنذ اكتشاف التطعيم تلتزم الدول ببرامج تطعيم وقائية للسيطرة على الأمراض والأوبئة سريعة الانتشار، حيث إن هذه البرامج مخصصة للأطفال حديثي السن والنساء الحوامل من أجل إكسابهم مناعة ضد أي أمراض مستقبلية وعلى هذا تعتبر اللقاحات استثماراً في الصحة العامة عبر تقليل التكلفة العلاجية للمواطنين نتيجة تحصينهم من هذه الأمراض.

والحقيقة أن برامج التطعيم الاختياري لا تثير أي إشكالات من النواحي القانونية والأخلاقية<sup>(1)</sup>؛ بسبب أن السياسة العامة لدى الحكومات هو تعميمها على الأفراد من قبل الجهات الصحية صاحبة الاختصاص بعد التعريف بأهداف التطعيم، والمخاطر المتوقعة عند الإجماع عنه، والسبب أنها لا تثير إشكاليات وصعوبات حيث إن الأمر متروك للأفراد أنفسهم فلهم حرية القبول من عدمه.

وعليه لا تعدو الإجراءات التي تقوم بها الجهات الصحية في برامج التطعيم من كونها إحدى وسائل الضبط الإداري المادية حماية للصحة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإدارة في الدولة الحديثة تملك بحكم القانون وسائل قانونية ومادية تمكنها من تحقيق الأغراض التقليدية وغير التقليدية للضبط الإداري<sup>(2)</sup>، إلا أن ما ذكر سابقاً يتعلق بسياسة التطعيم الاختياري وهي السياسة الحكومية المتعلقة بالقيام بإجراءات إدارية حماية للصحة العامة، كونها الأكثر انتشاراً وأقل جدلاً والأقدم اتباعاً في الغالبية العظمى من الدول، حيث إن تأثير العولمة وانتشار الأمراض وما يشتمل عليه من سرعة وسهولة التحرك الذي أوجد تحديات جديدة مما جعلت الصحة العامة موضع اهتمام عالمي بسبب تطور وسائل النقل وحركة البضائع والأشخاص على نحو أسرع مما كان الذي سيؤدي بالنتيجة إلى انتشار الأمراض المعدية وظهورها مستقبلاً بين الدول.

هناك طريقتان مختلفتان تنتهجها الدول في تطبيق سياسة التطعيم الإلزامي ألا وهما (التطعيم الإلزامي المباشر، التطعيم الإلزامي غير المباشر)، فالتطعيم الإلزامي المباشر يكون مباشراً في التوجيه وفيه تفرض الدولة على المواطنين التطعيم عبر سلسلة من الغرامات والمحاسبات المدنية في حال عدم الالتزام في التطعيم، أما في حالة التطعيم الإلزامي غير المباشر ففيه تقوم الدولة بإصدار قرارات تضييقية على المواطنين بحيث تجبرهم على التطعيم في نهاية المطاف كمنع المواطنين من استخدام المرافق الحكومية في حالة لم يتلقوا التطعيم.

(1) د. بن صغير مراد، اللقاحات المبتكرة - أي ضمانات قانونية وأي حدود للمسؤولية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد (6)، العدد (1)، 2021، ص 136.

(2) بن يكن عبد المجيد، الحق في التنقل بين الضمانة الدستورية وتحدي كورونا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، 2020، ص 362.

إن التطعيم الإجباري ليس بالسياسة الجديدة فهو موجود منذ القدم إلا أنه لم يكن يلقى الاعتراض الذي تتم مواجهته به الآن؛ وذلك نتيجة الانفتاح العالمي وتأثير التكنولوجيا في تسهيل التواصل بين المجتمعات والأفراد. فمع ما يحتويه هذا العصر من مزايا كبيرة فإن من آثاره غير المرغوب فيها ازدياد مخاطر تفشي الأمراض والأوبئة وهذا ما ألقى على الحكومات مسؤولية رصد ومعالجة بؤر العدوى بما تملكه من وسائل مادية أو جبرية إن اقتضى الأمر ذلك، وبالتالي أصبح الحديث عن مدى إمكانية تبني الحكومات لسياسة التطعيم الإجباري أكثر ضرورة مما كان سابقاً وما يدل على ذلك تفشي وباء كورونا أو (Covid 19) الذي اعتبر وباءً عالمياً (جائحة صحية عالمية) وخطراً عابراً للحدود ومداهماً للدول والذي أوجد تحدياً بإمكانية الوصول إلى ما يعرف بسياسة التطعيم الإجباري<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: الموقف الأخلاقي من سياسة التطعيم الإجباري

إن الحديث عن إجبار الأفراد على التطعيم لم ينحصر بحثه على الصعيد القانوني الدولي والداخلي بل يمتد إلى المستوى الأخلاقي والديني ففي حالة تطبيق سياسة التطعيم الإجباري هناك حقوق سيتم المساس بها كحق الكرامة الإنسانية، وحق الاستقلالية، وحق الخصوصية، وحق الفرد في إعطاء موافقة صريحة للسماح في أي إجراء طبي يخصه.

فقد تركزت الاهتمامات بالمستوى الأخلاقي على نواحٍ عدة أبرزها ناحية التوزيع العادل للموارد والأولوية في تلقي اللقاح والآثار المترتبة عليه واحترام خيارات المرضى وتأمينهم من الناحية العلاجية فلا يجب إهمال الناحية الأخلاقية فيما يتعلق بالتطعيم الإجباري، ويجب على صنّاع القرار إيجاد توازن فعلي بين التقنية الطبية وتطورها والناحية الأخلاقية لهذه التقنية، وذلك تأكيداً على أن الحقوق والكرامة الإنسانية تُعد من القيم غير القابلة للتجزئة. ومما لا شك فيه أن وجود شكوك علمية في مدى جدوى وفائدة اللقاحات تدخل ضمن النطاق الأخلاقي خصوصاً في الأمراض المستحدثة (لقاحات كورونا) التي عادة ما تكون في نطاقها التجريبي ولم تثبت فعاليتها في مكافحة انتشار تلك الأمراض.

أما على المستوى الديني فاعتمد الفقهاء خطاباً دفاعياً يهتم بالأساس بالرد على طيف واسع من الأسئلة والشكوك والادعاءات حول هذه السياسة (التطعيم الإجباري)، كما ورد في قرار رقم 67 (7/5) من مجمع الفقه الإسلامي الدولي فيما يتعلق بالتداوي وأحكامه "الأصل في حكم التداوي أنه مشروع، لما ورد في شأنه في القرآن الكريم والسنة القولية والفعلية، ولما فيه من (حفظ للنفس) الذي هو أحد المقاصد الكلية من التشريع"<sup>(2)</sup>، أما فيما يتعلق بإذن المريض فقد قرر المجمع أن "لولي الأمر الإلزام في بعض الأحوال؛ كالأزمات المعدية والتحصينات الوقائية"<sup>(3)</sup>، وشبه المجمع علاقة الحاكم بالرعية كعلاقة الأب بالأبناء وأكسبه صفة ولي الأمر الذي يرعى أبناءه وأعلم بمصلحتهم.

(1) د. عمري حورية، تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في الاستجابة لوباء كوفيد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، 2020، ص 280.

(2) قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة السابعة، جدة (المملكة العربية السعودية)، قرار بشأن العلاج الطبي، ص 211.

(3) المرجع نفسه، ص 213.

## المبحث الثاني مدى مشروعية التطعيم الإجباري

تُعد الصحة العامة جزءاً لا يتجزأ من النظام العام للدولة ومنه تستمد السلطات العامة للدولة مشروعية سياسة التطعيم الإجباري التي يتم على أساسها تقييد حقوق المواطنين بحجة حماية هذا النظام وهو ما أطلق عليه (السلطة التقديرية) التي تهدف إلى تعزيز المصلحة العامة، ولكن لتلك السلطة التقديرية حدود يجب على المشرع تحديدها وتوضيحها.

"إن الكيان الجسدي له حرمة، ما يعني أنه لا يجوز المساس به لأنه محمي بموجب الدستور والقانون، لا سيما إذا تعلق الأمر بالأعمال الطبية التي قد تنطوي على أخطار جمة، فلا يجوز بذلك مباشرتها ما لم يصدر من متلقي العلاج رضا سليم يعتد به قانوناً أو صادر عن ممثله القانوني"<sup>(1)</sup>.

إلا أن الدول أثناء جائحة كورونا التي كان لها تأثير مباشر على بعض الحقوق والحريات خاصة ما تعلق بالحقوق في الصحة والعلاج وحقوق الخصوصية إذ كان على السلطات العامة تطبيق إلزامية العلاج واللقاحات دون الحصول على إذن المريض لما لهذا المرض من أثر بالغ على الصحة العامة، علماً أن تلك اللقاحات كان أغلبها لقاحات تجريبية لم تثبت فعاليتها وهذا ما يتناقض مع قانون نورمبرغ الصادر في عام 1947م من قبل الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية الذي اعتبر أول وثيقة دولية لدعم مفهوم (الموافقة الطوعية للعنصر البشري مهمة للغاية في التجارب على البشر).

وحتى نصل إلى جواب وافٍ على مدى مشروعية التطعيم الإجباري فلا بد لنا من الوقوف على مدى مشروعية سياسة التطعيم الإجباري الذي يتطلب منا الوقوف حول الاستجابة الدولية والوطنية القانونية لجائحة كورونا والتوجه نحو التطعيم الإجباري في مطلب أول، وموقف المشرع الأردني من سياسة التطعيم الإجباري في مطلب ثانٍ.

### المطلب الأول: مدى الاستجابة الدولية والوطنية القانونية لجائحة كورونا والتوجه نحو التطعيم الإجباري

"على الرغم من خطورة جائحة كورونا إلا أنها ليست الوحيدة التي تعتبر من الأوبئة الفتاكة الخطرة، حيث انتشر سابقاً الكثير من الأوبئة مما جعل الدول تتبته إلى ذلك وتزاعيه في تشريعاتها الصحية من حيث تلقي العلاج، الذي يتطلب الرضا السليم المبني على تبصير المريض من خلال الطبيب أو الشخص المختص، إلا أن هذا الأمر ليس على إطلاقه حيث يرد عليه استثناء بفرض قيود تتمثل بحالة الضرورة وهي حالة تفرض نفسها حيث

(1) زعيطي، زبيدة، رضا المريض في عقد العلاج، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد الخامس، جامعة مستغانم، كانون الثاني، 2018، ص205.

تكون حالة المريض من الخطورة ومما تتطلب الإسراع في علاجه بحيث يتعذر معه حصول رضا المريض أو موافقة ذويه<sup>(1)</sup>، وعليه تعتبر هذه الحالة تدخلاً مباشراً من الطبيب دون الحصول على الرضا حيث من واجبه معالجة المريض ونستطيع القول بأن الحالة المرضية كما ذكرت التي تعتبر حاله إنسانية قد فرضت نفسها كيف لا ونحن نتكلم كباحثين قانونيين عن الحريات وحقوق الإنسان كما أن المصلحة العامة قد تكون إحدى الأسباب المعطلة لرضى المريض باعتبارها تحظى باهتمام المجتمع بأكمله.

وعلى الرغم من التباين بين المواقف الطبية والمواقف القانونية في كيفية مواجهة وباء كورونا من خلال الخطوات الواجب اتباعها للوصول إلى ذلك، فلا شك بأن هنالك مواقف للقضاء الدولي بهذا الخصوص كما أن هنالك موقفاً للمنظمات الصحية وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، التي لا بد من الوقوف عند رأيها من سياسة التطعيم الإجباري، حيث إنها لم تعلن تأييدها لهذه السياسة وبقيت متمسكة بالمبادئ العامة المتعارف عليها التي تتمثل بالرضا والاختيار في تلقي اللقاح وليس الإلزام والإجبار، ويمكن القول بأن هذا الموقف يتفق مع حق الفرد في السلامة الجسدية<sup>(2)</sup>، ومع ذلك يجوز اعتبار هذا الموقف اتجاه سياسة التطعيم الإجباري من المنظمة مبرراً وهو عدم استعدادها لتحمل المسؤولية القانونية عن الأضرار المستقبلية المحتملة لهذه اللقاحات<sup>(3)</sup>.

إلا أن هنالك بعض التساؤلات التي من الممكن أن نقيدها في هذا البحث للوصول إلى السؤال الرئيسي الذي يبحث عنه الجميع منها: من الذي أعلن فايروس كورونا وباء؟ ألم تكن هي نفسها منظمة الصحة العالمية حيث أعلنت في 11 مارس 2020، أن تفشي مرض كوفيد 19 الناتج عن فايروس كورونا المستجد الذي ظهر للمرة الأولى في كانون الأول 2019 في مدينة ووهان الصينية قد بلغ مستوى الوباء العالمي حيث دعت الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار الفيروس، وطالما أن الأمر كذلك ألا يتوجب على هذه المنظمة أن تقوم بتطبيق ما نصت عليه لوائحها الداخلية؟ هذا ابتداءً، وثانياً ألا تعتبر هذه المنظمة منظمة دولية تعنى بصحة المواطنين في العالم؟

وعليه وبعبارة عن التطور التاريخي لمنظمة الصحة العالمية والقصور الدولي في تطبيق اللوائح الصحية الصادرة عنها إلا أنه أصبح لزاماً علينا ونحن أمام هذه الدراسة أن نتناول بعض ما صدر عن منظمة الصحة العالمية من لوائح صحية دولية عام 2005، مع أن هذه اللوائح لم تأت هكذا بل جاءت نتيجة معاناة المجتمع الدولي نتيجة لظهور المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) عام 2003 وما سبقها من أوبئة، التي بحسب وجهة نظري أجد بأن هذه اللوائح أداة قانونية دولية لها صفة الإلزام، حيث إن لوائح منظمة الصحة العالمية تعتبر النظام القانوني الأساسي لمواجهة الأمراض المعدية ومنع انتشارها دولياً من خلال مكافحتها والحد منها<sup>(4)</sup>، إن مسؤولية منظمة الصحة العالمية هي إدارة النظام العالمي لمكافحة انتشار الأمراض على الصعيد الدولي إذ منح دستور

(1) بوساحة، نجاه، لموشية سامية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 16، العدد 1، سنة 2021م، ص123.

(2) جبارة غنام أنس، الأساس الدستوري للحق في السلامة الجسدية، رسالة ماجستير/ كلية الحقوق/جامعة النهدين، 2002، صفحة 76.

(3) وزارة عواطف، مبدأ الإجراء الاحترازي كأساس قانوني لإلزامية التطعيم ضد فايروس كوفيد 19، الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مجلد6، عدد 1، 2021، صفحة 54.

(4) محيبيس كاظم أحمد، التنظيم القانوني الدولي لمكافحة الأمراض المعدية والحد من أثارها، بحث منشور، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 40، ص395.



المنظمة جمعياً الصحة العالمية سلطة إقرار الأنظمة التي يراد منها الحد من انتشار الأمراض على الصعيد الدولي<sup>(1)</sup> ويعد هذا الإقرار نافذاً لجميع الدول الأطراف فيها التي لا يجوز الانسحاب منها، وعليه تم الاتفاق بين الدول الأعضاء في المنظمة على تحقيق الأمن الصحي في كافة دول العالم، حيث تلتزم بتكثيف وتعزيز قدراتها على ملاحقة وكشف الحالات الصحية وتقييمها، حيث تقوم منظمة الصحة العالمية بمساعدة ودعم الدول من أجل القيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها، كما تضمنت اللوائح وجوب إخطار الدول بكل الأحداث التي من الممكن اعتبارها طارئاً صحياً عاماً قد يسبب استنفاراً دولياً، الذي يتوجب اتخاذ التدابير اللازمة في الأماكن العامة للحد من انتشار الأمراض في أقاليم الدول حيث اعتبرت الحالة الطارئة الصحية العمومية بأنها (حدث استثنائي يشكل خطراً محتملاً يهدق بالصحة العمومية في الدول الأخرى وذلك بسبب انتشار المرض دولياً)<sup>(2)</sup>، كما نصت على وجوب تعيين كل من الدول الأطراف ومنظمة الصحة العالمية نقاط اتصال تعنى بتبادل المعلومات في كل الأوقات<sup>(3)</sup>، كما حددت اللوائح طرق أداء الدول الأطراف لالتزاماتها المتمثلة بكيفية إخطار منظمة الصحة العالمية والدول الأخرى عند حدوث الوباء<sup>(4)</sup>، والحقيقة أن ما يؤخذ على منظمة الصحة العالمية أثناء إدارتها لجائحة كورونا تأخرها في إعلان هذا الفيروس وباءً عالمياً هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان عليها الاستفادة من الانتقادات السابقة والموجهة إليها في هذا المجال.

أما فيما يخص التوجه لسياسة للتطعيم الإلزامي فعلى لسان المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية فضيلة الشايب أن سياسة التحصين محددة ضمن المجال الوطني، حيث أشارت إلى أن الأمر متروك للبلدان لاتخاذ القرار إذ إن إرشادات منظمة الصحة العالمية تهدف إلى إظهار فوائد اللقاحات ومأمونيتها؛ لتحقيق أكبر قبول ممكن للقاحات بدلاً من فرض التطعيم الإلزامي وأن هذا هو الموقف الرسمي لمنظمة الصحة العالمية<sup>(5)</sup>.

أما إعلان اليونسكو في عام 2005م حول قواعد السلوك البيولوجية وحقوق الإنسان فقد نصت المادة 6 من الإعلان على "يتم إجراء أي تدخل طبي وقائي تشخيصي وعلاجي فقط بعد موافقة مستنيرة حرة مسبقة من الشخص المعني، اعتماداً على معلومات مناسبة"<sup>(6)</sup>.

أما ما يخص سياسة التطعيم الإلزامي وبالرجوع إلى نصوص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فهي توضح أن اشتراط الخضوع للعلاج الطبي أو التطعيم مع وجود تهديد بعقوبة يمكن أن يصل إلى حد التدخل في الحق في احترام الحياة الخاصة للأفراد، الذي يتضمن أيضاً السلامة الجسدية والنفسية للفرد وهذا ما تضمنته المادة (8) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي نصت على أن "لكل إنسان حق احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه

(1) المادة (21 / أ) والمادة (22) من دستور منظمة الصحة العالمية والصادر عام 1946م.

(2) الفقرة (1) من المادة (1) من اللوائح الصحية الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية لعام 2005.

(3) الفقرتان (3 و4) من المادة (4) من اللوائح الصحية الدولية، مرجع سابق.

(4) المادة (6 و8 و9) من اللوائح الصحية الدولية، مرجع سابق.

(5) <https://news.un.org/ar/story/2021/11/1087902> ، تم الاطلاع في 2022/11/3م في تمام الساعة 11:30 صباحاً.

(6) الإعلان العالمي حول قواعد السلوك البيولوجية وحقوق الإنسان، المادة 6، 2005م

أشار إلى ذلك الباحث أحمد صلاح الدين بالطو مدى تأثير سياسة التطعيم الإلزامي في حقوق الإنسان، دراسة تحليلية من منظور حقوقي دولي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 2021، ص 150.

ومراسلاته<sup>(1)</sup>، كما نصت في فقرتها الثانية على "لا يجوز للسلطة العامة أن تتعرض لممارسة هذا الحق إلا وفقاً للقانون وبما تمليه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي وسلامة الجمهور أو الرخاء الاقتصادي للمجتمع، أو حفظ النظام ومنع الجريمة، أو حماية الصحة العامة والآداب، أو حماية حقوق الآخرين وحرّياتهم"، وهذا يؤكد بأن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قد أخذت بسياسة التطعيم الإجباري بشكل قاطع ولا تشوبه شائبة.

### المطلب الثاني: موقف المشرع الأردني من سياسة التطعيم الإجباري

عند البحث في التشريعات الأردنية النافذة نجد أن الكثير منها ينص على الحق في الصحة كما يعطي الحق للسلطات الصحية القيام بعمليات تطعيم لمواجهة الأوبئة والأمراض الخطرة، وهذه الإجراءات التي تدخل ضمن أدوات الضبط الإداري فهي واضحة الدلالة ولا يشوبها أي نقص أو غموض في هذا المجال، ولكن دراستنا تتمثل بالبحث عن إمكانية تبني الحكومة الأردنية لسياسة التطعيم الإجباري وهل تسعفنا التشريعات النافذة في ذلك؟، حيث إن الإجراءات الضبطية الإدارية التي اتخذتها الحكومة الأردنية في مواجهة جائحة كورونا من خلال خلية إدارة الأزمات، التي شكّلت في مجلس الوزراء من خلال أوامر دفاع والمتمثلة بالحظر الشامل والجزئي وإغلاق المحلات العامة، وتعطيل الدوام وإغلاق المطارات ومنع حركة السفر والحجر الصحي للمصابين، كلها إجراءات نجد سندها في نصوص قانونية نافذة سواء في الدستور الأردني أو في قانون الصحة العامة الأردني رقم (47) لسنة 2008، أو قانون الدفاع رقم 32 لسنة 2021 الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992م، وكل هذه الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة والمستندة إلى التشريعات الخاصة بها تمس الحريات العامة لكنها تعدّ مباحة بحكم الضرورة وأغلب هذه الإجراءات هي من قبيل استعمال لحق أو أداء لواجب يفرضه القانون على المكلف بخدمة عامة؛ حيث إن هذه الإجراءات تتمتع بالإباحة وبالسلامة طالما إنها ناتجة عن ضرورة.

إلا أن الحديث عن حملة التطعيم الإجباري لمواجهة جائحة كورونا يتطلب التفصيل أكثر كون الكثير يعتقد بأن الإجراءات الضبطية الأخرى التي اتبعتها الحكومة الأردنية تجد سندها القانوني في ثنايا النصوص القانونية النافذة بخلاف التطعيم الإجباري، والحقيقة أن هذا الأمر يثير إشكالية لدى الكثير أو الغالبية العظمى من الدول إلا أن موقف الحكومة الأردنية جاء عبر قانون الدفاع رقم 32 لسنة 2021م وسنده في ذلك المادة 124 من الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته التي نصت على أن "إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع تعطى بموجبه الصلاحية إلى الشخص الذي يعينه القانون لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن، ويكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء"<sup>(2)</sup>، بناءً على ذلك تم إصدار قانون الدفاع رقم 32 الذي لاقى انتقادات واسعة لما احتواه من قرارات صارمة، حيث يُنظر إليه على

(1) المادة (8) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والصادرة عام 1950.

أشار إلى ذلك الباحث أحمد صلاح الدين بالطو، مرجع سابق، ص 155.

(2) منشورات محرك البحث القانوني - قسطاس.

أنه دفع حكومي باتجاه فرض التطعيم، حيث نص على إجراءات تضييقية على معظم فئات المجتمع الأردني كالعاملين في القطاع العام والخاص والطلاب في مؤسسات التعليم العالي التي اشتملت على غرامات وإجراءات أخرى من شأنها إجبار المواطنين على تلقي المطعم مما تم اعتباره تقافاً على الدستور وحقوق المواطنين.

## الفرع الأول: الدستور الأردني

من خلال البحث في نصوص الدستور الأردني الصادر عام 1952 وما جرى عليه من تعديلات نجده واحداً من الدساتير الاستثنائية الذي لم يذكر حق الصحة من بين حقوق الأردنيين الواردة في الدستور على خلاف أغلب الدساتير الأخرى والتشريعات الدولية<sup>(1)</sup> التي نظمت حق الصحة. أما فيما يتعلق بسياسة التطعيم الإلزامي فلم يرد في أي من مواد الدستور الأردني أي إشارة إلى ذلك.

وبرأيي أن المشرع الأردني لم ينص في أي من مواد الدستور المعمول به على إجبار المواطنين على تلقي المطعم إذ إن هذا حق من حقوقه الخاصة ولا يجوز التعدي عليها باعتباره جزءاً من الحياة الخاصة، ونتيجة لذلك كان الإقبال على المطعم في الفترة الأولى منخفضاً مع عدم الثقة والقناعة بالقرارات الحكومية، إذ إن تلقي اللقاح ليس بالأمر الإلزامي بل هو أحد الخيارات المتوافرة؛ لضمان سلامة الأفراد وصحتهم ومنع انتشار الوباء، وعليه لا بد أن نقف على التشريعات الأردنية النافذة بهذا الخصوص في المملكة الأردنية الهاشمية.

## الفرع الثاني: قانون الصحة العامة الأردني لسنة 2008

وفقاً لقانون الصحة العامة الأردني رقم (47) لسنة 2008م نجد في نص المادة 22 الخاصة بمكافحة الأمراض الوبائية تحويلاً واضحاً لوزير الصحة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الوباء الساري بشتى الوسائل المتاحة كما ورد في الفقرة (2) من ذات المادة "يكون الوزير مخولاً باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للقضاء على الوباء، وله في سبيل ذلك عزل المصابين أو المعرضين للإصابة أو المشكوك في إصابتهم ومنع انتقالهم وإعطاء الأمصال والمطاعيم والمعالجة والتفتيش وإتلاف المواد الملوثة ودفن الموتى ومعاينة وسائل النقل ووضع اليد على العقارات ووسائل النقل للمدة التي تقتضيها الضرورة مقابل تعويض عادل"<sup>(2)</sup>.

(1) انظر المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعتمد عام 1966 التي تنص على ما يلي:

1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه.
2. تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل:

- العمل على خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نمواً صحياً
- تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية
- الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها
- تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض

كذلك المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 التي تنص على: 1. لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته التي تفقده أسباب عيشه.

(2) المادة (22) من قانون الصحة العامة لسنة 2008

كذلك منشورات محرك البحث قرارك، موقع نقابة المحامين الأردنيين.

أيضاً كما ورد في نص المادة 28/ب من ذات القانون التي تنص على أنه " إذا اقتضت ظروف الصحة العامة وفي حالات خاصة، للوزير أن يقرر إعطاء المطاعيم اللازمة للأشخاص من مختلف الشرائح العمرية وله أن يقرر إعادة التطعيم بجرعات متكررة كلما دعت الحاجة"<sup>(1)</sup>، مما أعطى الحق لوزير الصحة في فرض المطاعيم اللازمة في حالة اقتضاء الحاجة والحفاظ على الصحة العامة ولم يحدد ما إذا كان ذلك التطعيم إلزامياً أو اختياريًا وهذا يدل على وجود قصور تشريعي في توضيح طبيعة التطعيم.

### المبحث الثالث

#### الأساس القانوني للمسؤولية عن التعويض ونتائجها

إذا ما قررت الدولة تبني سياسة التطعيم الإجباري وحدثت إصابات بين الأفراد نتيجة لهذا التلقيح فإنه يتعين على الدولة تقديم طرق فعالة لتعويض الضحايا إضافة إلى ذلك وفي حال عدم تحقيق معايير التقييد القانوني للحقوق وعدم توفير المعلومات اللازمة؛ فإنه يجب تقديم التعويض، ليس فقط مقابل الإصابة، بل أيضاً مقابل انتهاك الحق في الخصوصية وسلامة الجسد وغيرها من حقوق الإنسان.<sup>(2)</sup>

إن حق الفرد في التعويض نتيجة تضرره من اللقاح بحالة فرضه من الدولة يعتبر من الحقوق التي اعترفت بها قوانين حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية، وعليه سأقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، أتناول في المطلب الأول النصوص التي وردت في القوانين الدولية والإقليمية و الوطنية وفي المطلب الثاني النتائج المترتبة على التطعيم الاجباري.

#### المطلب الأول: المسؤولية عن التعويض بالمواثيق الدولية والإقليمية

حيث نصت المادة (8) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن ( لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون )، كذلك تؤكد المادة (2) من الفقرة (3/أ و ب) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة على :

(أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.

(ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تثبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أي سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمى إمكانيات التظلم

(1) انظر المادة (28) من قانون الصحة العامة لسنة 2008

كذلك منشورات محرك البحث فرار، مرجع سابق.

(2) عمر ، أبو الخير أحمد عطية، (2004) ، الضمانات القانونية الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص56.

القضائي، وهذه النصوص تؤكد الحماية الدولية لحقوق الإنسان وبالتالي حقه في المطالبة بالتعويض نتيجة تضرره جراء هذا التطعيم.

كما تؤكد المادة (13) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان أن (لكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوفر فيها ضمانات كافية وتجريها محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومنشأه سابقاً بحكم القانون وذلك في مواجهة أي تهمة جزائية توجه إليه أو للبت في حقوقه أو التزاماته).

كما أكدت على ذلك المادة (13) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تنص على أنه ( لكل إنسان انتهكت حقوقه وحرياته المحددة في هذه المعاهدة الحق في وسيلة انتصاف فعالة أمام سلطة وطنية، ولو كان هذا الانتهاك قد وقع من أشخاص يعملون بصفة رسمية)، كما تضمنت المادة (8) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تنص على ( 1- لكل إنسان حق احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته.

2- لا يجوز للسلطة العامة أن تتعرض لممارسة هذا الحق إلا وفقاً للقانون وبما تمليه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي وسلامة الجمهور أو الرخاء الاقتصادي للمجتمع، أو حفظ النظام ومنع الجريمة، أو حماية الصحة العامة والآداب، أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم).

أما القانون الفرنسي فقد نص على ما يلي:

قرر مجلس الدولة الفرنسي من بداية القرن العشرين بالتعويض عن مخاطر الجوار غير العادية حيث نادى بنظرية المخاطر وتحمل التبعية، ومد مجلس الدولة الفرنسي اجتهاده إلى مخاطر الجوار غير العادية المتمثلة في نزلاء مؤسسات إعادة التربية والتأهيل (1)

بالنسبة إلى القانون المصري: أقرت محكمة القضاء الإداري المصري في بدايتها مسؤولية الإدارة بدون أخطاء، إلا أنها اتسمت في التذبذب وتعارضت أحكامها بين مؤيد لهذه المسؤولية ومنكر لها، وإن موقف القضاء المصري تمثل في فصل الموظف المتسبب في الضرر، من خلال إحالته على التقاعد المبكر. (2)

### المطلب الثاني : النتائج المترتبة على تقرير مسؤولية الدولة في التشريع الوطني.

إن المسؤولية في المملكة الأردنية الهاشمية لا تتعدد إلا على أساس الخطأ، حيث إن القضاء الإداري الأردني يرفض مسؤولية الإدارة عن أعمالها بدون خطأ، أي أن القضاء الإداري يرفض تعويض المتضرر عن الضرر الذي لحق به من جراء نشاط الإدارة المشروع إلا اذا ثبت الخطأ بحقها، وهذا محل جدل حيث ورد في القانون المدني الأردني وفي نص المادة (256) (3) على ما يلي: (كل أضرار بالغير يلزم فاعله ولو كان غير مميز بضمان الضرر).

حيث إن هذا النص يؤكد ابتداء الحق في التعويض فيما كان خطأ من الإدارة، إلا أن هذا الحق محل جدل مختلف فيه، وهل يصلح هذا النص على أساس مسؤولية الإدارة دون خطأ؟

( شطناوي علي خاطر، (2008) مسؤولية الإدارة العامة عن أعمالها الضارة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ص267-268)

( الجميلي، محمود عبد الواحد، (1995)، قضاء التعويض (مسؤولية الدولة في أعمالها غير القانونية)، دار النهضة العربية، القاهرة ص479)

( نص المادة (256) من القانون المدني الأردني 3.)

حيث يرى بعض الفقهاء أن هذا النص وحده يكفي لقيام مسؤولية الإدارة دون خطأ، ويرى بعضهم الآخر بأن هذا النص وحده لا يكفي لقيام مسؤولية الإدارة، حيث لا بد من النظر في النصوص الأخرى كوحدة واحدة ولا أدل على ذلك مماورد في نص المادة (61) من القانون ذاته التي تنص بأن (الجواز الشرعي ينافي الضمان فمن استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يضمن ما ينشأ عن ذلك من ضرر)، حيث إن الضرر هنا وحده غير كاف لقيام مسؤولية الإدارة في التعويض مما يستوجب توافر الأضرار التي توازي مستوى الخطأ<sup>(1)</sup>. إن التعويض عن الضرر قد يأخذ صورة مبلغ إجمالي يدفع مرة واحدة أو على أقساط، وقد يأخذ صورة إيراد مرتب لمدى حياة المضرور وهذا ما تقضي به المادة (269) من القانون المدني الأردني<sup>(2)</sup> في فقرتها الأولى التي تنص على أنه " يصح أن يكون الضمان مقسطاً كما يصح أن يكون إيراداً مرتباً، ويجوز في هاتين الحالتين إلزام المدين بأن يقدم تأميناً تقدره.

إن النتيجة المترتبة على دعوى التعويض هي الحكم بالتعويض، الذي إما أن يكون نقدياً أو عينياً أو بمقابل ويعرف بالتعويض غير النقدي؛ والتعويض النقدي يكون بدفع مبلغ معين من المال مساوٍ للضرر الذي لحق بالمضرور، و يتم دفعه إما دفعة واحدة، أو على دفعات، أو على شكل مرتب لمدى الحياة، وفق ما يقرره قاضي الموضوع بناء على طلب المضرور في الدعوى، والتعويض العيني يتمثل في إعادة الحالة إلى ما كانت عليها قبل وقوع الضرر، وأخيراً التعويض غير النقدي أو ما يعرف بالتعويض بمقابل<sup>(3)</sup>.

إن الأفراد داخل الدولة يتحملون أعباء الضرر، سواء كانوا مستفيدين أو غير مستفيدين من النشاط الذي سببه الضرر الواقع عليهم، وهي الأضرار الناشئة من المنشآت العامة، ومن هنا تقع المسؤولية على الدولة في تعويض الضرر الذي وقع على الأفراد، والذي تدفعه الدولة من الخزينة العامة لها، بهدف إصلاح الخلل<sup>(4)</sup>.

إن القضاء الأردني نهج نفس نهج القضاء المصري من حيث تعويض المتضرر عن الضرر الذي لحق به جراء نشاط الإدارة المشروع إلا في حالة ما ثبت الخطأ بحقها<sup>(5)</sup>.

إن الضرر الذي يجب التعويض عنه هو الأذى الذي يصيب الشخص من جراء الاعتداء على حق من حقوقه أو مصلحة مشروعة سواء كان ذلك الحق، أو تلك المصلحة متعلقة في سلامة جسمه أو عاطفته أو ماله أو حريته أو شرفه أو اعتباره وغير ذلك<sup>(6)</sup>.

## الخاتمة:

(1) السوليميين ، صفاء محمود ، دور مسؤولية الإدارة في تعزيز احترام حقوق الإنسان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 2013.

نص المادة (269) من القانون المدني<sup>2</sup>

عليان، رياض، (2011) التعويض القضائي عن الفعل الضار في القانون المدني الأردني، أطروحة ماجستير، جامعة جرش 'الأردن ص3.4.

شطناوي، علي خاطر ، (2008) مسؤولية الإدارة العامة عن أعمالها الضارة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ص246.4 )

الحياري، أحمد، (2003) المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. ص150<sup>5</sup> )

قرار محكمة التمييز الأردنية رقم 1993/47 تاريخ 1993/4/7، مجلة نقابة المحامين، ص172<sup>(6)</sup>

إن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان تقتضي التوازن المناسب بين حقوق الأفراد والسياسات الصحية للدول فيما يتعلق بالأوبئة التي يتعرض لها العالم، إذ يجب تطوير السياسات الصحية الدولية والمحلية؛ لتتناسب مع الحالات الناشئة في ظروف الأوبئة والأزمات بشكل لا يتعارض مع حقوق وحرقات الأفراد ناهيك عن مدى الموثوقية باللقاحات المعنية، وعلى الدول الحرص على تقديم الضمانات والتعويضات المناسبة في حال اعتماد سياسة التطعيم الإجباري وما يترتب عليها من أضرار محتملة على الأفراد، ولقد كشفت جائحة كورونا مدى سوء استعداد العالم؛ لاستقبال الأزمات والأوبئة الصحية العالمية من الناحيتين الحقوقية واللوجستية. إن مدى مشروعية سياسة التطعيم الإجباري تعتمد على القوانين الداخلية للدول في ظل غياب وجود قانون أو عرف دولي يمنع هذه السياسة مما يضع على عاتق المشرع في كل دولة على حدة تحديد تفاصيل قوانين وإجراءات سياسة التطعيم ومدى توافقها مع الجانب الأخلاقي والديني.

### النتائج:

1. يعاني القانون الأردني من قصور واضح في قانون الصحة العامة 2008م، حيث يجب أن يفصل الحالات المنطوية ضمن سياسة التطعيم في الدولة وتحديد ما إذا كانت ملزمة أم اختيارية مع مراعاة حقوق وحرقات الأفراد.
2. عدم تطرق المشرع الأردني إلى حق الصحة في دستور 1952م وتعديلاته.
3. اقتصار وظيفة منظمة الصحة العالمية على التواصل والإبلاغ والتوجيه وتبادل المعلومات.
4. إن سياسة التطعيم الإجباري ليست بالجديدة بل هي موجودة منذ القدم ولكن ضمن نطاق محدود إلا أن تفتح العالم وسهولة تبادل المعلومات وسعت نطاق النقاش فيها.

### التوصيات:

1. تحديث النصوص القانونية الخاصة بقانون الصحة العامة الأردني وجعلها أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بسياسة التطعيم، وتحديد ما إذا كان التطعيم إجبارياً أم اختيارياً.
2. السعي لتحسين وتفعيل دور منظمة الصحة العالمية؛ لمجابهة الأوبئة والأزمات الصحية العالمية.
3. ترسيخ حق الصحة ضمن مواد الدستور الأردني باعتباره حقاً يجب أن تضمنه الدولة للمواطنين.
4. إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالآثار القانونية الناتجة عن سياسة التطعيم الإجباري ومدى مساسها بحقوق الأفراد.
5. يجب على المشرع الأردني الاستفادة من تجارب الأنظمة الدولية في آلية فرض القيود على حقوق الإنسان وذلك من خلال تبني مبدأ السلطة التقديرية؛ سعياً لتحقيق النظام العام والحفاظ على الصحة العامة.

## المراجع

## الكتب:

1. الحيارى، أحمد، (2003)، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان
2. الجميلي، محمود عبد الواحد، (1995)، قضاء التعويض (مسؤولية الدولة في أعمالها غير القانونية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ص479
3. السويلمين صفاء محمود، (2013)، دور مسؤولية الإدارة في تعزيز احترام حقوق الإنسان، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن.
4. شطناوي علي خاطر ، (2008)، مسؤولية الإدارة العامة عن أعمالها الضارة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ص267-268
5. عشوش كريم، (2007)، العقد الطبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
6. عمر ، أبو الخير أحمد عطية، (2004)، الضمانات القانونية الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

## الرسائل الجامعية:

1. جبارة غنام أنس، (2002)، الأساس الدستوري للحق في السلامة الجسدية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهدين.
2. عليان، رياض، (2011) التعويض القضائي عن الفعل الضار في القانون المدني الأردني، أطروحة ماجستير، جامعة جرش، الأردن

## البحوث العلمية:

1. سبع زيان وبن أحمد عبد المنعم وكاس عبد القادر، (2021)، تحولات في حدود الضبط الإداري لمجابهة فيروس كورونا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 14، العدد 02 دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. بن يكن عبد المجيد، (2020)، الحق في التنقل بين الضمانة الدستورية وتحدي كورونا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين.
3. بن صغير مراد، (2021)، اللقاحات المبتكرة، أي ضمانات قانونية وأي حدود للمسؤولية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد (6)، العدد (1).



4. عماري حورية، (2020)، تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في الاستجابة لوباء كوفيد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين.
5. وزارة عواطف، (2021)، مبدأ الإجراء الاحترازي كأساس قانوني لإلزامية التطعيم ضد فايروس كوفيد 19، الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مجلد6، عدد 1.
6. محبيس كاظم أحمد، (2020) التنظيم القانوني الدولي لمكافحة الأمراض المعدية والحد من آثارها، بحث منشور، مجلة الحقوق، العدد 40.
7. زعيطي، زبيدة، رضا، (2018)، المريض في عقد العلاج، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد الخامس، جامعة مستغانم، كانون الثاني.
8. بوساحة، نجاة، لموشية سامية، (2021) إلزامية تلقي اللقاحات بين الضرورة الطبية والحرية الشخصية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 16، العدد 1.
9. الباحث أحمد صلاح الدين بالطو (2021)، مدى تأثير سياسية التطعيم الإجباري في حقوق الإنسان، دراسة تحليلية من منظور حقوقي دولي، المجلة العربية للدراسات الأمنية .

#### المواثيق والاتفاقيات الدولية:

1. دستور منظمة الصحة العالمية الصادر عام 1948 .
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 .
3. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة عام 1950.
4. العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 .
5. اللوائح الصحية الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية عام 2005.

#### التشريعات والقوانين الداخلية:

1. الدستور الأردني الصادر عام 1952 وتعديلاته.
2. قانون الدفاع الأردني رقم (32) لسنة 2021.
3. قانون الصحة العامة الأردني رقم (47) لسنة 2008.

#### المواقع الإلكترونية:

1. <https://news.un.org/ar/story/2021/11/1087902>. تم الاطلاع في 2022/11/3 في تمام الساعة 11:30 صباحاً.

2. منشورات محرك البحث القانوني - قسطاس. [www.qistas.com](http://www.qistas.com).

منشورات محرك البحث قرارك، موقع نقابة المحامين الأردنيين <http://www.qarark.com>